

المقنعة

[776] ملك يمين يستغنى بها عن غيرها ، ويتمكن من وطئها . فإن كانت زوجته مريضة لا يصل إليها بنكاح ، أو صغيرة لا يوطأ مثلها ، أو محبوسة ، أو غائبة ، لم يكن محصناً بها ، ومتى زنى وجب عليه الجلد دون الرجم على ما قدمناه . ولسنا نعتبر في الاحصان الحرة دون الامة ، والمسلمة دون الذمية . ونكاح المتعة لا يحصن بالاثر الصحيح عن ائمة آل محمد عليهم السلام (1) . وهو يجرى في ظاهر الحال مجرى نكاح الغائب عن زوجته ، لانه نكاح مشروط بأيام معلومات وأوقات محدودات ، وليس هو على الدوام ، فربما تخلل الايام فيه والاقوات المشترطة من الزمان ما يمنع صاحبه من الاستغناء به عما سواه ، كما تمنع (2) الغيبة صاحبها من الاستغناء ، فيخرج بذلك عن الاحصان . وإِا أعلم . ومن أقر بفجور بامرأة في عجزها ، أو شهد عليه بذلك أربعة شهود ، وجب عليه من الحد ما يجب على من أقر بفجور ، بامرأة (3) في قبلها ، أو شهد عليه الشهود بذلك ، لا يختلف حكمه في الامرين جميعا ، والحد فيهما على السواء . فإن أقر بأنه فجر بامرأة فوطأها دون الموضعين ، أو شهد عليه بذلك - على ما قدمناه - لم يجب عليه حد الزاني (4) ، لكنه يعزر بما يراه الامام ، أو خليفته المنصوب لذلك في الناس . ومن زنى ، وهو غير محصن ، فجلد ، ثم عاد إلى الزنا مرة اخرى جلد ، وكذلك إن عاد ثالثة ، فإن عاد رابعة بعد جلدة ثلاث مرات قتل وإن كان غير محصن . فالامام مخير في قتله بالرجم أو بالسيف حسب ما يراه . والحكم على المرأة إذا زنت كالحكم على الرجل سواء : متى أقرت أربع

(1) الوسائل، ج 18 ، الباب 2 من أبواب حد

الزنا ، ح 2 و 3 و 5 ، ص 352 - 253 . (2) في ب ، هـ : " يمنع " . (3) في د ، ز : " امرأة " وفي ألف ، ج : " من قبلها " . (4) في ألف ، ج : " حد الزنا " .